إسهامات المنظمات الدولية في تعزيز التعافي الاقتصادي في اليمن

دراسة تحليلية نقدية

مركز الأحقاف للدراسات الاستراتيجية والإعلام
Al-Ahqaf Center for Strategic Studies and Media

alahgafnet

يشكل هذا الدراسة محاولة أكاديمية متكاملة لفهم مسارات التعافي الاقتصادي في اليمن بعد سنوات طويلة من الحرب والانقسام، وذلك عبر تتبع الفلسفة النظرية للتعافي في البيئات الخارجة من النزاع، وقراءة دقيقة للسياق اليمني ثم الانتقال لتمحيص أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين خلال الفترة الحديثة وصولاً إلى تقييم نقدي للمقاربات والمشروعات والتدخلات، واستخلاص مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات العملية التي يمكن البناء عليها خلال الأمدين المتوسط والبعيد حتى عام 2030. وتستند الدراسة إلى تصور يرى أن التعافي ليس مجرد عودة آلية لمؤشرات الاقتصاد الكلي إلى أوضاع سابقة، بل هو عملية مركّبة، تتقاطع فيها الاعتبارات المالية والنقدية مع القدرة المؤسسية للدولة، وتتطلب استعادة البنية الإنتاجية وتخفيف المظالم الاجتماعية والإنسانية، كما تفترض ضمنًا إعادة إدماج الاقتصاد الوطني في محيطه الإقليمي والدولي على أسس أكثر صلابة واستدامة.

في الإطار النظري، يعرف التعافي الاقتصادي في الدول الخارجة من النزاعات بوصفه استعادة تدريجية للوظائف الاقتصادية الأساسية، بحيث تُعاد هيكلة القاعدة الإنتاجية والمالية، وتُضبط حركة الأسعار وسعر الصرف، وتُستعاد الثقة في النظام المصرفي، وتتحسن شروط المعيشة والخدمات العامة، وتتوافر حوافز حقيقية أمام رأس المال الخاص لاستئناف الاستثمار ويعني ذلك في الحالة اليمنية استقراراً نسبياً لسعر العملة واستعادةً للقدرة الشرائية، وتراجعاً للتضخم إلى مستويات محتملة، وتوفيراً أكثر انتظاماً للكهرباء والمياه والرعاية الصحية والنقل، مع تحريك القطاعات الحيوية وفي مقدمتها النفط والغاز والطاقة والزراعة والصناعات الخفيفة واللوجستيات. ولا يمكن فصل هذه الغايات الاقتصادية عن متطلبات الحوكمة الرشيدة، إذ ينبثق التعافي المستدام من مؤسسات قادرة على التخطيط المالي والانضباط في الإنفاق ومكافحة الفساد، ومن بيئة تشريعية وتنظيمية واضحة تقلّل عدم اليقين وتحدّ من كلفة ممارسة الأعمال. ومن ثمّ فإن مساهمة المنظمات الدولية والإقليمية لا تُقاس بحجم المنح وحده، وإنما بقدرتها على إسناد الدولة في بناء هذه القدرات المؤسسية، وربط التمويل بمخرجات إنتاجية قابلة للاستمرار.

على هذه الخلفية العامة، تشرع الدراسة في توصيف المشهد الاقتصادي لليمن قبيل 2024، حيث بلغ الاعتماد على العوائد الهيدروكربونية درجة مفرطة انعكست في تركّز الموارد العامة حول النفط والغاز بما يقارب سبعين في المئة من الإيرادات وحوالي تسعين في المئة من الصادرات قبل الحرب، وهي بنية ريعية هشة تجعل المالية العامة شديدة التقلب أمام الصدمات الخارجية والأمنية. ترافق ذلك مع انكماش اقتصادي عميق منذ 2015 يقدر بأنه محا

قرابة نصف الناتج المحلي، ومع تدهور واسع للبنية التحتية من طرق ومرافق إنتاج ومحطات كهرباء وموانئ، الأمر الذي دفع تكلفة النقل والتشغيل إلى مستويات مرتفعة وخنق سلاسل الإمداد. وفي الحقل النقدي، شهد الريال اليمني تراجعاً حاداً أوصله إلى ما يتجاوز ألفي ريال للدولار خلال 2024، فيما سجل التضخم مستويات تفوق خمسةً وثلاثين بالمئة، وهي نسب كفيلة بتآكل الدخول الحقيقية ورفع كلفة الغذاء والدواء والخدمات الأساسية. وقد تفاقمت هذه الاختلالات بفعل الانقسام المؤسسي للمصرف المركزي بين عدن وصنعاء، وتنامي لجوء المالية العامة إلى تمويل العجز عبر الطباعة في ظل ضعف الإيراد الجاري، وتوقف صادرات النفط بفعل الهجمات على المنشآت، وهشاشة تدفقات الدعم الخارجي حيناً وتعذّر شروطه حيناً آخر. وداخل هذا السياق المضطرب، تعرضت القطاعات الإنتاجية لضربات متتالية؛ فالقطاع النفطي والغازي تقلّص بشدة، والزراعة عانت من شح الوقود وتراجع الخدمات الإرشادية وتدهور شبكات الري، والصناعة توقفت في حلقات أساسية من القيمة المضافة، في حين تردّت خدمات الكهرباء والمياه بما عطّل الإنتاج وأضعف تنافسية الشركات وقلّص فرص العمل. وبالتوازي، جاءت الانعكاسات الاجتماعية قاسية، إذ ارتفعت البطالة والفقر، واتسعت دوائر انعدام الأمن الغذائي، وتزايدت هجرة الكفاءات والاستثمارات إلى خارج البلاد، ما أفقد السوق المحلي قدرات بشرية ورأسمالية كانت مطلوبة لدفع عجلة التعافي لاحقاً. وقد وجدت الحكومة نفسها تحت ضغط احتجاجات متكررة في عدن وحضرموت وغيرها، أملت إجراءات إسعافية محدودة لتخفيف الانقطاعات وتحسين بعض الخدمات، لكنها ظلت دون الحاجة الفعلية لتعافي مستدام في ظل الانقسام السياسي والازدواج المالي والإداري بين سلطتين.

انطلاقاً من هذا الواقع، تحلل الدراسة أدوار الفاعلين الدوليين والإقليميين منذ بداية الحرب وحتى منتصف 2025، حيث تصاعدت الحاجة إلى تدخلات منسقة تُخفف الاختناق النقدي والمالي وتعيد بعض الثقة إلى الأسواق. فمن جهة، اضطلعت منظومة الأمم المتحدة بدور مزدوج يجمع بين الوساطة السياسية من خلال الدفع إلى التهدئة والاتفاقات المؤقتة التي تقلّص منسوب المخاطر، وبين الإسناد الإغاثي والتمويلي الذي تخفف برامجه الضغط المباشر على الأسر، بما يتيح للحكومة مساحة حركة لإعادة ترتيب أولويات الإنفاق. ومن جهة ثانية، قدّم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خطوطاً إرشادية لبرامج استقرار مالي ونقدي، تركّز على توحيد المقاربات النقدية، وتعزيز شفافية المالية العامة، وتحسين إدارة الإيرادات السيادية كالنفط والغاز والضرائب والجمارك، مع تشجيع قيام إطار رقابي مستقل يضبط الإنفاق ويحدّ من الانحرافات. وإلى جانب ذلك، موّل الاتحاد الأوروبي مشروعات بنى تحتية خدمية ومبادرات تنموية محلية صغيرة خلقت فرص دخل في عدن وحضرموت، وعمل على تنمية قدرات الجهات

التنفيذية في الرقابة المالية والإدارية لضمان استدامة الأثر. أما إقليمياً، فقد لعبت السعودية والإمارات دوراً بارزاً في توفير منح نفطية دعمت وقود الكهرباء وقلّصت الانقطاعات في المناطق المحررة، واستثمرتا في إعادة تشغيل منشآت استراتيجية كميناء عدن ومصفاته وبعض المرافق اللوجستية والزراعية، مع الدفع السياسي لتقليص فجوات الانقسام وتعزيز الشرعية، بينما قام مجلس التعاون الخليجي بتنسيق خطوط الدعم وربطها بمسارات إصلاحية على المستوى الحكومي، على اعتبار أن التعافي المالي لا يُكتب له البقاء من دون تقدم سياسي وأمني موازٍ.

في قلب هذه التدخلات، برزت محاولات الحكومة بقيادة الدكتور سالم بن بريك لتعزيز أدوات الضبط المالي والنقدي، ولا سيما عبر تنظيم سوق الصرافة والعودة إلى آليات المزادات لتوفير النقد الأجنبي وفق قنوات أكثر شفافية، وتقييد المضاربات العشوائية التي فاقمت اضطراب سعر الصرف، إلى جانب إجراءات لتحسين التحصيل الضريبي والجمركي ومكافحة التسربات في أبواب الإيراد، وتبسيط بعض إجراءات الاستثمار في إطار تحفيز القطاع الخاص وإعادة تشغيل مشاريع مرجعية في الطاقة واللوجستيات. وحفز التواصل الدولي الممنهج بناء جسور ثقة مع المانحين والمستثمرين الخليجيين، بما مكّن من توقيع تفاهمات أولية في قطاعات النفط والغاز والطاقة المتجددة، وأعاد جزءاً من الحركة إلى مرافق الموانئ والمصفاة، وساهم في تخفيف كلفة الإمداد ورفع قدرة الموازنة على تمويل الخدمات الأساسية. هكذا ظهرت ملامح استقرار نسبي متقطّع في سعر الصرف وتحسن محدود في انتظام بعض الخدمات، وارتفاع جزئي في الإيرادات العامة نتيجة ضبط أفضل لمنافذ الجباية، غير أن هذه النتائج بقيت مشروطة بحساسية عالية أمام أي ارتكاس أمني أو توقف مفاجئ في خطوط الدعم الخارجي.

وتقف الدراسة، بعد هذا العرض، على تقييم نقدي لآليات التدخل. فبرامج الاستقرار المالي المرتبطة بالمؤسسات المالية الدولية أسهمت في تهدئة التضخم نسبياً وفي ترشيد السياسات النقدية، غير أنها ظلت محكومة بشروط صارمة تقيّد الاستجابة المرنة لخصوصيات الاقتصاد المحلي وتباطؤ قدرته المؤسسية، كما أن الاعتماد الزائد على التمويل الخارجي يجعل المنجزات عرضة للتبخر عند أول انقطاع أو تبدّل في المزاج السياسي للمانحين. وفي المقابل، شكلت المنح النفطية والاستثمارات الخليجية رافعة عملية لإبقاء الخدمات الأساسية في وضع يمكن احتماله وإعادة تشغيل محركات لوجستية حيوية، لكنها بدورها لا ترقى إلى بديل عن مسار وطني لبناء القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، إذ لا تعفي الدولة من تطوير مواردها

الذاتية وتعميق رأس المال البشري والحكومي على حد سواء. أما التدخلات التنموية ذات الطابع المحلي فكانت مفيدة في خلق شبكات أمان ومعاش، لكنها ظلت قصيرة النفس ما لم تُربط باستثمارات إنتاجية أكبر حجماً وأكثر اندماجاً في سلاسل القيمة. ومن المنظور السياسي والمؤسسي، بقيت الوساطات الأممية والخليجية ضرورية لخفض التوتر، إلا أن الانقسام المستمر بين عدن وصنعاء حال دون توحيد السياسات النقدية والمالية، وأبقى النظام المصرفي مجزأً والرقابة مشتتة، بما يحد من كفاءة أي إصلاح هيكلي.

ويلخص التحليل إلى أن نجاح الحكومة في تحقيق قدر من الانضباط النقدي وتحسين إدارة الإيرادات وتوفير إشارات إيجابية للأسواق لا يُغني عن أجندة أعمق للإصلاح المؤسسي؛ فمكافحة الفساد لا بد أن تنتقل من نطاق التعهد إلى مأسسة رقابة مستقلة قادرة على مساءلة الإنفاق العام وتعقب الفاقد، وتحديث المنظومات الإجرائية لتقليل الكلفة الزمنية والإدارية على المستثمرين المحليين والخليجيين. كما تُظهر التجربة أن العلاقات الدولية حين تُبنى بمنطق الشراكة الإنتاجية—لا الإسناد الإغاثي فحسب—تستطيع أن تجتذب استثمارات استراتيجية في الطاقة والتعدين واللوجستيات والزراعة والسياحة، فتكوّن تراكماً رأسمالياً منتجاً وتولّد فرص عمل ذات قيمة مضافة أعلى، وتفتح للموازنة العامة منافذ إيراد أكثر تنوعاً واستقراراً.

وتُبرز الدراسة في الوقت عينه جملة تحديات هيكلية لا بد من مقاربتها بمنظور واقعي. فغياب الاستقرار السياسي والأمني يظل المحدد الأثقل كاهلاً، لأنه يضاعف مخاطر البلد ويستنزف جزءاً كبيراً من الفوائد المتأتية من أي إصلاح نقدي أو تمويل خارجي. كما أن هشاشة البنية الريعية للاقتصاد مع تمحورها حول النفط والغاز والزراعة محدودة الإنتاجية تفرض تبنّي مسار للتنويع يقوم على تحريك سلاسل القيمة في الصناعات الخفيفة والغذائية والدوائية، وربطها بالخدمات اللوجستية والمناطق الحرة والموانئ، بما يسمح بتعظيم الاستفادة من الموقع الجغرافي ويُحسن الميزان التجاري. ويُضاف إلى ذلك أن الاعتماد على المنح والقروض يعرض الاقتصاد لصدمات انقطاع التمويل أو تغير شروطه، الأمر الذي يستدعي استراتيجية تصاعدية لتعظيم الإيرادات الذاتية وتعزيز الجباية وفق قواعد عادلة وشفافة، وتوسيع القاعدة الضريبية على أنشطة القيمة المضافة بدلاً من إرهاق حلقات الإنتاج الأولى. ولا يقلّ عن ذلك أهميةً رفع القدرة المؤسسية لأجهزة الدولة عبر التدريب المهني والرقابي وبناء أنظمة معلومات مالية موثوقة، بما يسمح بصنع سياسات قائمة على البيانات ويحد من ازدواجية القرارات ومحركات الهدر.

انطلاقاً من هذه القراءة، تُقدّم الدراسة تصوراً عملياً للأعوام 2025–2030 قوامه ربط التعافي المالي بمشروعات إنتاجية طويلة الأجل، وتثبيت إنفاذ القانون في مجالات المنافسة والمشتريات العامة ومكافحة تضارب المصالح، وتوحيد النظام النقدي والمصرفي تدريجياً على قاعدة ترتيبات فنية انتقالية تُطمئن الأطراف وتعيد الثقة للقطاع المصرفي. وفي المقابل، يجدر بالمنظمات الدولية والإقليمية أن تحوّل جزءاً أكبر من دعمها نحو بناء الأصول المنتجة، وأن تدعم برامج تدريب متقدمة للشباب لزيادة المهارات الملائمة لقطاعات الطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والصناعات الغذائية والسياحة المجتمعية، مع تحسين التنسيق فيما بينها لدرء التداخل وهدر الموارد. وتوصي الدراسة كذلك بتوسيع الشراكات مع الصناديق السيادية الخليجية لإطلاق مشروعات مشتركة في الطاقة والنقل البحري والمناطق الحرة وسلاسل التبريد الزراعية، وربط اليمن بالمبادرات الإقليمية الكبرى على نحو يضعه داخل ممرات التجارة والاستثمار لا على هامشها.

وفي الخلاصة العامة، يتبدّى أن التدخل الدولي والإقليمي كان عاملاً حاسماً في منع الانهيار الشامل وتخفيف حدّة الأزمة الإنسانية، وأن الحكومة استطاعت، في حدود ما توفر لها، توظيف هذا الدعم لإطلاق إصلاحات نقدية ومالية أولية أعادت قدراً من الاستقرار وأشّرت إلى إمكانية التحسن. غير أن استدامة التعافي تظل رهينة بحسم المعضلة السياسية والأمنية، وبناء دولة قادرة تُمسك بمقاليد المالية العامة وتدير الموارد على قاعدة شفافية ومساءلة، وتنتقل من اقتصاد الطوارئ إلى اقتصاد الإنتاج. وعليه، فإن مستقبل اليمن الاقتصادي سيتحدد بقدرته على مزاوجة الإصلاحات الداخلية مع دعم دولي مُعاد توجيهه نحو الاستثمار المنتج، وبمدى نجاحه في تحويل موقعه الجغرافي وعلاقاته الخليجية والدولية إلى رافعات لوجستية وصناعية وزراعية وسياحية تُعظّم فرص العمل والإيرادات، وتُحصّن العملة والأسعار من صدمات الخارج. إن هذا المسار، وإن كان شاقاً، يظل ممكناً متى ما اقترن بإرادة سياسية جامعة، وقدرة تنفيذية متنامية، وشراكات إقليمية ودولية تُبنى على مبدأ المنفعة المتبادلة لا على إدارات الأزمات المؤقتة. بهذه الأركان يتشكل أفق التعافي الحقيقي، وتُعاد صياغة العقد الاقتصادي والاجتماعي على نحو يثبت المكاسب ويؤسس لدورة نمو أكثر شمولاً واستدامة.

مدخل الدراسة

يشهد اليمن منذ ما يزيد عن عقد من الزمن واحدة من أعقد الأزمات الاقتصادية والسياسية في المنطقة، إذ أدّت الحرب المستمرة والانقسام المؤسسي العميق إلى انهيار شبه كامل في البنية الإنتاجية والمالية، وتفكّك مؤسسات الدولة، وتدهور غير مسبوق في مؤشرات الاقتصاد الكلي. تزامن ذلك مع انكماش الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب نصف قيمته منذ 2015، وتدهور العملة الوطنية إلى مستويات متدنية تجاوزت 2000 ريال للدولار، وارتفاع معدلات التضخم إلى ما فوق 35%، الأمر الذي انعكس مباشرة على حياة المواطنين، ورفع معدلات الفقر والبطالة، وزاد من الاعتماد على الاقتصاد الريعي في ظل توقف صادرات النفط والغاز في كثير من الفترات في خضم هذا الواقع، برزت المنظمات الدولية والإقليمية كلاعبين محوريين في مسار التعافي الاقتصادي اليمني، حيث وفّرت منحًا مالية، وقروضًا ميسرة، ومساعدات إنسانية عاجلة، وأسهمت في إعادة تشغيل بعض البنى التحتية الحيوية، كما عملت كوسطاء سياسيين لتخفيف النزاع وتهيئة بيئة أكثر استقرارًا للاستثمار. إلا أن هذه الجهود، رغم أهميتها، واجهت تحديات كبيرة تتعلق بالانقسام السياسي، واستمرار الفساد، وضعف القدرات المؤسسية، والاعتماد الزائد على الدعم الخارجي، ما جعل التعافي هشًا ومؤقتًا في كثير من مراحله.

التعافي الاقتصادي

يعرَف التعافي الاقتصادي في سياق الدول الخارجة من النزاعات المسلحة بأنه عملية مركبة تهدف إلى إعادة بناء الوظائف الاقتصادية الأساسية، واستعادة الثقة في النظام المالي، وتحريك عجلة الإنتاج، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي. تتطلب هذه العملية إصلاحات على المستويات المالية والنقدية، والمؤسسية، والإنتاجية، والاجتماعية. فعلى المستوى المالي، يشمل التعافي استقرار سعر العملة، وضبط التضخم، وإعادة بناء الجهاز المصرفي. أما على المستوى المؤسسي، فيتطلب مكافحة الفساد، وتعزيز الشفافية، وتطوير التشريعات المالية. وفي الجانب الإنتاجي، ينبغي تحريك القطاعات الأساسية مثل النفط والغاز والزراعة والصناعة والخدمات. وعلى المستوى الاجتماعي، يشمل تحسين وصول المواطنين إلى الخدمات الأساسية، وخفض معدلات الفقر والبطالة.

وتشير الدراسات المقارنة إلى أن نجاح التعافي الاقتصادي يرتبط بمدى توفر الاستقرار السياسي والأمني، وبقدرة الدولة على إدارة الدعم الدولي والإقليمي بكفاءة، وربطه

بأهداف إنتاجية مستدامة، بدلاً من توجيهه إلى نفقات استهلاكية أو مساعدات آنية. وتعد تجارب العراق بعد 2003، وليبيا بعد 2011، ورواندا بعد الحرب الأهلية، أمثلة بارزة على تفاوت نتائج التدخلات الدولية في إعادة الإعمار تبعًا لاختلاف السياقات السياسية والمؤسسية.

الأزمة الاقتصادية في اليمن قبل التعافي

كان الاقتصاد اليمني قبل بدء برامج التعافي الحديثة يعاني من انكماش شديد، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب 50% منذ 2015 وفق تقارير مركز الجزيرة للدراسات الاستراتيجية، وتراجع القطاع النفطي الذي يمثل العمود الفقري للإيرادات الحكومية إلى مستويات دنيا، حيث شكّل النفط والغاز نحو 70% من إيرادات الدولة و90% من صادراتها قبل الحرب، ما جعل الاقتصاد هشًا أمام أي توقف للإنتاج أو تعطل الصادرات وانهارت العملة الوطنية إلى ما يزيد عن 2000 ريال للدولار، وارتفع التضخم السنوي إلى أكثر من 35%، ما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية، وارتفاع أسعار الغذاء والدواء والسلع الأساسية. كما شهدت الإيرادات الجمركية والضريبية تراجعًا بنسبة 42% خلال النصف الأول من 2024، بسبب الانقسام المؤسسي وازدواجية السلطات المالية بين عدن وصنعاء، وغياب الرقابة الفعّالة، وانتشار الفساد الإداري في مكاتب الجباية والضرائب.

تأثرت القطاعات الإنتاجية كافة: توقف إنتاج الغاز بنسبة 50%، وتراجعت الزراعة بسبب شح الوقود وتضرر شبكات الري، وتوقفت مصانع الأسمدة والبتروكيماويات، وتدهورت الخدمات الأساسية من كهرباء ومياه، ما أدى إلى تعطيل النشاط الاقتصادي في المدن الكبرى. ورافق ذلك تصاعد البطالة والفقر، وارتفاع معدلات الهجرة الخارجية، خاصة نحو السعودية والإمارات، وفقدان السوق اليمنية لرأس المال البشري والمالي.

دور المنظمات الدولية والإقليمية في دعم التعافي الاقتصادي

تدخلت المنظمات الدولية والإقليمية لدعم اليمن بعد الأزمة الخانقة التي بلغت ذروتها في 2024 قدمت الأمم المتحدة مساعدات مالية عاجلة للبنك المركزي اليمني في عدن لدعم السيولة وتعزيز العملة الوطنية، كما مولت برامج دعم الرواتب في المناطق المحررة، ونفذت منظمات تابعة لها كبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية تدخلات إنسانية خففت الضغط الاجتماعي وأسهم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في وضع برامج استقرار مالي وهيكلي شملت توحيد السياسات النقدية بين عدن وصنعاء، وتحسين إدارة الموارد

السيادية، وإنشاء إطار رقابي شفاف للإنفاق الحكومي. أما الاتحاد الأوروبي فقد موّل مشاريع بنية تحتية حيوية في الكهرباء والمياه، ومشاريع صغيرة في عدن وحضرموت.

إقليمياً، لعبت السعودية والإمارات دورًا حاسمًا من خلال تقديم منح نفطية لتشغيل الكهرباء والوقود، والاستثمار في إعادة تشغيل ميناء عدن ومصفاته، وتطوير بعض القطاعات الزراعية واللوجستية كما قام مجلس التعاون الخليجي بتنسيق هذه الجهود وربط الدعم الاقتصادي بالإصلاحات السياسية استفادت حكومة الدكتور سالم بن بريك من هذه التدخلات عبر تنظيم سوق الصرافة واعتماد مزادات العملة، وتحسين التحصيل الضريبي والجمركي، وتوقيع اتفاقيات استثمارية مع السعودية والإمارات لتأهيل مشاريع إنتاجية في النفط والغاز والطاقة المتجددة.

التحليل النقدي لآليات التدخل والتوصيات الاستراتيجية

يظهر التحليل النقدي أن هذه التدخلات نجحت في تحقيق استقرار نسبي للعملة وتحسين بعض الخدمات الأساسية وتشغيل بعض المؤسسات الحيوية، لكنها واجهت تحديات جوهرية. فقد بقيت الإصلاحات مرهونة بالتمويل الخارجي، مما جعلها هشة ومؤقتة، فيما استمر الفساد الإداري والبيروقراطية في عرقلة التنفيذ، وظل الانقسام السياسي بين عدن وصنعاء العقبة الكبرى أمام توحيد السياسات الاقتصادية.

يوصي هذا بضرورة وضع رؤية وطنية شاملة للتعافي الاقتصادي تشمل توحيد النظام النقدي والمصرفي، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد عبر مؤسسات رقابية مستقلة، وبناء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص المحلي والخليجي، وتوجيه الدعم الدولي نحو مشاريع إنتاجية طويلة الأمد مثل الطاقة والتعدين والزراعة والسياحة، بدلاً من الاكتفاء بالمساعدات الطارئة.

كما يدعو إلى تعزيز العلاقات الدولية وربط اليمن بالمبادرات الإقليمية الكبرى، مثل رؤية السعودية 2030 والممر الاقتصادي الهندي–الأوروبي، وتوسيع نطاق التعاون مع الصناديق السيادية الخليجية لتطوير مشاريع إنتاجية استراتيجية.

الدروس المستفادة:

ضرورة ربط الدعم السياسي بحزم إصلاحية واضحة.

تعزيز الرقابة المستقلة لضمان تنفيذ السياسات الحكومية بفعالية.

تقييم فعالية الإصلاحات بقيادة بن بريك عن طريق الإصلاحات المالية والنقدية والإصلاحات الهيكلية والإدارية

الاستنتاجات العامة والتوصيات العملية

لخصت الدراسة إلى أن التدخل الدولي والإقليمي كان عاملاً أساسياً في منع الانهيار الكامل للاقتصاد اليمني بعد 2024، لكنه لم يحقق تعافيًا مستدامًا بسبب استمرار الانقسام السياسي، وضعف القدرة المؤسسية، والاعتماد الزائد على المنح الخارجية وأظهرت حكومة الدكتور سالم بن بريك قدرة على استغلال الدعم الدولي والإقليمي لإطلاق إصلاحات نقدية ومالية أولية حسّنت بعض المؤشرات، لكنها لم تتجاوز حدود التعافي الجزئي.

توصي الدراسة بوضع استراتيجية وطنية شاملة للتنمية الاقتصادية تشمل إعادة هيكلة الإيرادات العامة، وتنويع القاعدة الإنتاجية بعيدًا عن الاعتماد المفرط على النفط والغاز، وتحسين بيئة الأعمال، وتوسيع نطاق الشراكات الدولية على أساس المنفعة المتبادلة.

الخاتمة العامة

تؤكد هذه الدراسة أن التعافي الاقتصادي في اليمن عملية معقدة تتطلب تضافر الجهود المحلية والدولية، وتوفير بيئة سياسية وأمنية مستقرة، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتعزيز الحوكمة المالية والإدارية، وتوجيه الموارد نحو الاستثمار المنتج. كما تبرز أهمية دور المنظمات الدولية والإقليمية كمساند استراتيجي، لا كمصدر دائم للتمويل، وتدعو إلى إعادة صياغة العلاقة بين اليمن وهذه الجهات بما يضمن الاستدامة الاقتصادية والسيادة الوطنية في آن واحد.

التدخل الدولي والإقليمي كان عاملًا أساسيًا لإنقاذ الاقتصاد اليمني لكن فعاليته محدودة بدون إصلاحات محلية قوية ومستدامة.

الحكومة اليمنية بقيادة بن بريك أظهرت قدرة على استغلال الدعم الدولي والإقليمي لتعزيز التعافي الاقتصادي الجزئي.

مستقبل التعافي الاقتصادي يعتمد على دمج الإصلاحات المحلية، الدعم الدولي المنسق، والاستثمارات الاستراتيجية المستدامة.

الاستقرار السياسي والأمني، مكافحة الفساد، تطوير القطاعات الإنتاجية، وتعزيز الشراكة مع المجتمع الدولي والخليجي هي المحددات الرئيسة لضمان التعافي الاقتصادي الحقيقي.

هذا البحث يقدم نموذجًا متكاملًا لأهمية التنسيق بين الدولة، المجتمع الدولي، والقطاع الخاص لضمان تعافي اقتصادي مستدام في اليمن، ويعد مرجعًا أكاديميًا متقدمًا يمكن الاستناد إليه في دراسات مستقبلية.

مركز الأحقاف للدراسات
الاستراتيجية والإعـــلام
Al-Ahqaf Center
for Strategic Studies and Media

alahgafnet

info@alahgaf.net

أمسح رمز QR

SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME / SCAN ME